

المحاضرة الثالثة: طريقة التقييم باستخدام الذمة المالية للمؤسسة

Méthode Patrimoniale

مقدمة :

هناك طرق مختلفة منها من تعتمد على ما ذمة المؤسسة وتسمى الطريقة الذممية ، ومنها على ما تستعمله المؤسسة من وسائل وتجهيزات وما نالت به الشهرة وتسمى طريقة (good-will) ، ومنها ما تعتمد على التقييم على السوق وتسمى الطريقة البورصية (la méthode boursière) ومنها ما تعتمد على المقارنة وتسمى طريقة المقارنة (la méthode comparative). ولكل طريقة إيجابيات وسلبيات خاصة بها .

أولاً: مفهوم الطريقة الذممية أو الذممية (la méthode patrimoniale)

يهتم مدخل الذمة المالية بتقييم المؤسسة اعتماداً على صافي مركزها المالي والذي نحصل عليه بطرح قيمة إجمالي الديون من إجمالي الأصول.

ويبدو انه لا يوجد اتفاق حول كيفية تقييم المؤسسة، حيث نميز بين نوعين من وجهات النظر: فهناك من يعتبر أن القيمة الدفترية للأصول والخصوم المستحقة هي معبرة بشكل كافي عن صافي المركز المالي للمؤسسة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التقادم أو التذني الذي تتعرض له مختلف عناصر الأصول. وهناك من يرى أن القيمة الدفترية ليست دائماً معبرة عن القيمة الحقيقية لصافي المركز المالي، خاصة فيما يتعلق بالأصول، فقد تكون للمؤسسة قطعة ارض قيمتها الدفترية 200.000 ، بينما تعادل قيمتها السوقية 10.000.000 دج، وذلك يعني انه لو تنازلت المؤسسة عن الأرض فلن يتم ذلك بأقل من قيمتها السوقية.

ويمكن أن يكون لديها أصل قيمته الدفترية معدومة، ومع ذلك فهي مازالت تستغله. فإذا اعتبرنا أن قيمة هذا الأصل تعادل قيمته الدفترية، فلا يمكن ان يعبر عن قيمته الحقيقية المستمدة أساساً من أهميته في نشاط المؤسسة، الأمر الذي يستلزم تعديل قيم مختلف الأصول.

يتم حساب القيمة الذممية من خلال الفرق بين مجموع الأصول قيمة بأسعار السوق ناقصاً مجموع الخصوم الحقيقية)، الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، (والمؤونات. وبالتالي، يتطلب الأمر إعادة تصحيح ومعالجة الميزانية من أجل تصحيح القيم الدفترية لإعادتها إلى القيم الفعلية .

1. القيمة - الدفترية:

عناصر الأصول هي مسجلة في المحاسبة، لذلك تظهر في الميزانية بسعر تكلفتها أو بقيمة اقتنائها.

فبعض الأصول (الإنشاءات، المعدات.....) تتخفف قيمتها بمرور الوقت لاستعمالها، وهو الاعتراف المحاسبي بهذا الاهتلاك؛ وبالمثل، قد تخضع الأصول الأخرى (شهرة المحل، والأراضي، حقوق على العملاء) لتدهور القيمة ما يتطلب القيام بالمؤونات، عندما يكون متوقعاً أن قيمتها الحقيقية أقل من قيمة دخولها في الأصول في المرة الأولى.

تسمى وتسجل قيمة الأصل الجديد الداخل في الأصول بالقيمة المحاسبية الخام؛ يتم تصنيف الفرق بين هذه القيمة المحاسبية الخام وإهلاكاتها و/أو المخصصات كقيمة محاسبية صافية . لكن القيمة المحاسبية الصافية لا تعطي سوى صورة غير كاملة لقيمة الأصول الحقيقية للشركة .

2. القيمة السوقية (القيمة العادلة)، القيمة الحقيقية : -

تحديد القيمة السوقية الحالية لمكونات بعض بنود الميزانية، حيث يتم وضع الميزانية المحاسبية وفقاً للقواعد التي لا تتوافق دائماً مع الواقع الاقتصادي والمالي، خاصة بسبب:

☞ عدم الاعتراف ببعض العناصر غير الملموسة وعدم تسجيلها محاسبياً (شهرة المحل، والصناعة التي تم إنشاؤها ؛

☞ نمو السوق المباني مثلاً؛

☞ انخفاض قيمة العملة وتدهور القدرة الشرائية التضخم ؛

☞ وجود احتياطات مخفية، أو المبالغة في تقدير أو سوء تقدير (بعض البنود مؤونات، مثالا)
ولذلك من الضروري القيام بعمل إعادة معالجة مختلف بنود الميزانية: هذه المعالجة، التي يمارسها الخبراء الماليين والمحاسبين على نطاق واسع، حيث أصبحت الآن مقبولة بالإجماع وعلى نطاق واسع .

إن تحليل بنود الميزانية يسمح بإجراء عدد من التصحيحات للقيمة الدفترية المحاسبية، ويجب فحص البنود المفصلة أدناه بشكل خاص . إن الطريقة الذممية هي الأكثر استعمالاً حيث أن استعمالها هو بسيط وسريع والهدف منها هو الحصول على قيمة المؤسسة بدالة عناصرها الذمية المتواجدة في ميزانية المؤسسة.

ثانياً: تحديد صافي المركز المالي

يتمثل صافي المركز المالي للمؤسسة ANC مبدئياً في أموالها الخاصة والذي يساوي مجموع الأصول مطروح منها مجموع الديون .

$$\text{الأموال الخاصة} = \text{مجموع الأصول} - \text{مجموع الديون}$$

في ظل النظام المحاسبي السابق المعتمد على المخطط الوطني للمحاسبة PCN كان يتحدد

ثالثا: أهمية حساب صافي المركز المالي:

من خلال الأموال الخاصة تطرح منها مصاريف التأسيس والرسوم المؤجلة من مجموع الأصول، ويتم طرح الأرباح الموزعة من مجموع الديون، للحصول على صافي المركز المالي. إلا أنه، وفق النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية، فإن مصاريف التأسيس لا تظهر في الميزانية، وكذلك الرسوم المؤجلة، نظرا لكون الميزانية المحاسبية المالية تعكس بصورة واقعية الوضعية المالية بقيم سوقية عادلة .

إلا أن هذه المعالجة غير معبرة عن قيمة المؤسسة اقتصاديا بل محاسبيا فقط أي تعطينا قيمة المؤسسة محاسبيا، ما يتطلب إجراء تقييم اقتصادي يعبر عن قيمة المؤسسة اقتصاديا بحيث يأخذ عند التقييم أهم التغيرات التي تطرأ على كل أصول وخصوم الميزانية، وهل تعطينا فائض قيمة أو ناقص قيمة. للحصول على صافي المركز المالي المصحح ANCC .

وبناء عليه ففي هذه الطريقة يتطلب أساسا معالجة الأصول وديون المؤسسة وفقا لمعطيات السوق الحالية للحصول على قيمتها الحقيقية والعادلة في فترة زمنية معينة. حيث أن المبدأ الذي تقوم عليه يتطلب تحديد فائض القيمة أو ناقص القيمة عن كل عملية إعادة تقييم لكل عنصر من عناصر الميزانية حيث أن :

فائض القيمة/ ناقص قيمة = القيمة السوقية العادلة أو حقيقية (القيمة المحاسبية الصافية) الاسمية

أو الدفترية (- Plus-value (moins-value)=valeur de marché-valeur nominale

من الناحية المحاسبية فإن كل زيادة أو نقصان في عناصر الأصول، ينبغي أن تقابلها زيادة أو نقصان مماثلة في الاحتياطات réserves التي هي مكون أساسي من الأموال الخاصة Fonds

1 . مفاهيم أساسية عن مراحل التقييم : -

قاعدة 1 : إن قيمة المؤسسة تعكس قيمة ذمتها المالية .

قاعدة 2 : إن قيمة المؤسسة الاقتصادية أي لنشاطاتها وأعمالها والتغيرات الحادثة في مراكز الميزانية فائض القيمة للميزانية التي تعكس قيمة أصولها اقتصاديا.

قاعدة 3 : بما أن قيمة المؤسسة هي قيمة لذمتها المالية المعاد تقييمها (تصحيحها) فإن المقاربة أو الطريقة المعتمدة في التقييم تتمثل في :

تحديد القيمة الاقتصادية لكل عناصر الأصول ولكل عنصر من عناصر الخصوم الموجودة أو التي طرأت عليها تغيرات خلال السنة: التغيرات التي حدثت في حساب كل عنصر من عناصر الأصول والخصوم هو ما يحدد الفرق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية.

قاعدة 4 : فائض / ناقص = القيمة السوقية العادلة أو الحقيقية القيمة المحاسبية الصافية . -

قاعدة 5: استرجاع المؤونات يعتبر فائض قيمة، وتكوين المؤونات يعتبر ناقص قيمة.

قاعدة 6 : يجب دائما تصحيح صافي المركز المالي للمؤسسة.

قاعدة 7 : حساب قيمة المؤسسة: قيمة المؤسسة = صافي المركز المالي المصحح.

قاعدة 8 : تسمح لنا طريقة صافي المركز المالي أو الطريقة الذممية من تحديد قيمة السهم الاسمية والحقيقية.